قادة لبنان يعودون اليوم الى طاولة الحوار وسط تصاعد خلافاتهم

بيروت ـ من رشيد سنو:

من المقرر ان يجتمع قادة لبنان اليوم الجمعة في لقاء، هو السادس من نوعه، حول طاولة الحوار وسط تصاعد حدة الخلافات السياسية بينهم حول ملفات رئاسة الجمهورية وسلاح حزب الله، لكن احدا من المتحاورين لا يريد وقف الحوار بل استمراره.

وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري أعلن ان جلسة الغد ستكون الاخيرة حول ملف رئاسة الجمهورية فاما الاتفاق على إنهاء الولاية الممدة للرئيس العماد اميل لحود المدعوم من سورية، وإما الاعلان عن عدم التوصل إلى اقالته والانتقال الى موضوع سلاح المقاومة.

وتطالب الاكثرية النيابية بإقالة لحود الذي يعلن تمسكه بمنصبه حتى آخر يوم من ولايته، لكن حزب الله وحركة امل والتيار الوطني الحر يتحفظون على مطلب الأكثرية.

واذا ما اعلن فشل القادة بالوصول إلى حل لموضوع رئاسة الجمهورية فسينتقلون إلى موضوع آخر هو سلاح حزب الله وهو ايضا مجال خلاف ومثير للجدل. ويطالب بعض القادة بانهاء الوجود المسلح لحزب الله بعد انهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان رغم الجدل الدائر حول هوية مزارع شبعا التي تقول الدولة العبرية انها احتلتها من سورية عام 1967. ويقترحون دمج سلاح الحزب بالجيش اللبناني.

لكن حزب الله الذي أبدى استعداده للبحث في استراتيجية حماية لبنان يقول ان البحث في سلاحه سيكون في سياق النقاش حول كيفية حماية لبنان من اسرائيل وبالتالي ما اذا كان سلاح الحزب يدخل ضمن هذه الحماية او يمكن تأمين الحماية من دونه.

ولا يتوقع ان ينتهي النقاش حول سلاح الحزب في جلسة واحدة بل قد يمتد الى جلسات عدة من دون الوصول الى نتيجة كما حصل بالنسبة إلى ملف رئاسة الجمهورية لان المواقف المعلنة لقادة لبنان تؤكد على ضرورة استمرار النقاش رغم عدم التوصل الى نتائج. وكان قادة التيارات السياسية الاساسية في لبنان توصلوا خلال جلسات الحوار السابقة إلى إتفاق حول أمور عدة بينها معرفة حقيقة من اغتال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري وسحب السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات وتنظيمه داخلها وتحديد مزارع شبعا في القطاع الشرقي من جنوب لبنان والتي ما زالت تحتلها اسرائيل.

وكان الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله نفى الوصول الى اتفاق حول ترسيم هذه المزارع لمعرفة ما اذا كانت لبنانية ام سورية كما تقول الامم المتحدة وقال ان الاتفاق تم حول «تحديد» هذه المزارع اما ترسيمها فبعد انهاء الاحتلال الاسرائيلي لها.

وأعاد موقف السيد نصر الله النقاش حول مزارع شبعا مجددا وقال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ان الاتفاق خلال جلسات الحوار السابقة كان بالاجماع حول ترسيم المزارع وبالتعاون بين لبنان وسورية. (يو بي اي)

سيدة من حزب الله تشرف على اطفال بالملابس العسكرية مشاركين بمسيرة في ذكرى مجزرة قانا امام مبنى الامم المتحدة في بيروت امس (رويترز)

فرنسا والولايات المتحدة تسعيان لإصدار قرار جديد عن لبنان وسورية في مجلس الأمن

■ نيويورك ـ يو بي آي: قالت فرنسا والولايات المتحدة أن هناك حاجة لإصدار قرار جديد عن مجلس الأمن الدولي لمساعدة لبنان على استعادة استقلاليته التامة عن سورية.

وقال السفير الفرنسي لدى المنظمة الدولية جان مارك لو سابلييه ان مشروع قرار يطلب من سورية ترسيم حدودها مع لبنان ودفع دمشق لإقامة علاقات ديبلوماسية مع بيروت قد يكون جاهزاً في أوائل الأسبوع المقبل. وأضاف المندوب الفرنسي للصحافيين في مقر المنظمة الدولية في نيويورك امس الخميس أن رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قال أمام مجلس الأمن الدولي الاثنين الماضي ان «لبنان مدّ يده إلى سورية».

وقال انه في المسألتين المهمتين جداً من أجل سيادة واستقلال لبنان «إقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين، وترسيم الحدود، فمن المهم أن تستجيب سورية لهذين الطلبين».

وأضاف «سوف نرى إذا كانوا جديين عندما يقولوا انهم يؤيدون استقلال وسيادة لبنان. سوف نحضر نصاً.. من المرجح أن يكون مشروع قرار.. عند بداية الأسبوع المقبل».

كما تحدّث المندوب الامريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون إلى الصحافيين عند نهاية جلسة المشاورات المغلقة التي عقدها مجلس الأمن.

وقال بولتون «نعتقد أن قراراً جديداً عن مجلس الأمن الدولي ضروري من أجل التركيز على الفشل السوري في الالتزام «بالقرار السابق الصادر عن مجلس الأمن الدولي (1559) الذي ينص على مغادرة جميع القوات الأجنبية من لبنان.

وكانت الأمم المتحدة أكّدت في 26 نيسان (أبريل) 2005 أن سورية سحبت جميع قواتها من لبنان لكن الحدود بين البلدين تبقى غير محددة ولا توجد علاقات ديبلوماسية بين البلدين.

وعقب حضور رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في مجلس الأمن الدولي بداية الاسبوع الحالي، بعثت سورية برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قالت فيها «إن دفع مجلس الأمن الدولي من قبل بعض الأطراف لاعتماد قرارات جديدة أو بيانات رئاسية لن يهدئ الوضع في لبنان أو المنطقة، بل على العكس سيزيد من وضع عدم الاستقرار والتوتر».

إسرائيل تكرر تحذيرها من نية حزب الله خطف جنودها ومواطنيها

■ تل أبيب ـ يو بي آي: كرر الجيش وجهاز الأمن في إسرائيل تحذيرهما من أن الغاية المركزية لحزب الله هو خطف جنود ومواطنين إسرائيليين.

وقالت الإذاعة الإسرائيلية العامة امس الخميس أن التحذير الجديد جاء في أعقاب دخول خمس عائلات إسرائيلية في خمس سيارات الأسبوع الماضي إلى الشارع المحاذي للشريط الحدودي مع لبنان. وأضافت أن المواطنين الإسرائيليين كانوا بمحاذاة مواقع تابعة لحزب الله في منطقة بلدة أدميت بعد أن دخلوا عبر بوابة كانت مفتوحة في الشريط الحدودي.

ولاحظت القوات الإسرائيلية عند الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية في وقت متأخر وجود سيارات مدنية إسرائيلية في المنطقة الحدودية وأمرتهم بالخروج من هناك على وجه السرعة.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن المواطنين قولهم إنهم ضلوا طريقهم «لكن كان على الجيش فحص سبب بقاء البوابة في الشريط الحدودي مفتوحة من دون مراقبة». وعقبت مصادر عسكرية إسرائيلية على ذلك بالقول أنه تم إبقاء البوابة على الشريط الحدودي مفتوحة لتمكين قوات إسرائيلية من الدخول إلى المنطقة الحدودية بعد ورود تحذيرات حول عملية محتملة من جانب حزب الله في المنطقة. في غضون ذلك أفادت الإذاعة الإسرائيلية أن 38 جنديا إسرائيليا غادروا موقعهم في قاعدة للتدريب بهضبة الجولان السورية المحتلة احتجاجا على ما وصفوه بعدم احترام حقوقهم «كمحاربين قدامى».

وبعد فرارهم من قاعدتهم أجرى مسؤولون في الجيش الإسرائيلي اتصالات معهم لإقناعهم بالعودة إلى قاعدتهم.

وأشارت مصادر عسكرية إلى أن خلفية التمرد تعود إلى فرض أنظمة جديدة على الوحدة العسكرية للقضاء على ظاهرة «تعرض الجنود الجدد للإذلال من قبل الجنود القدامى» وتقضي بتوزيع الجنود على سرايا الوحدة العسكرية من دون الأخذ بالاعتبار الفروق الزمنية في مدة الخدمة. وتكررت أحداث التمرد في الجيش الإسرائيلي في الآونة الأخيرة.

وغادر الأسبوع الماضي 20 جنديا من الكتيبة 51 التابعة لوحدة غولاني قاعدتهم في شمال إسرائيل والتي تطل على مواقع تحركات حزب الله.

وفرّ الجنود إلى مدينة كريات شمونة القريبة احتجاجا على قيام ضابط الوحدة باستدعائهم والتحقيق معهم حول قيام بعضهم بطلي أسرة جنود في قاعدتهم بالشامبو.

انتقد إستمرار تعاون دمشق مع النظام الإيراني

وولش: العلاقات السورية الامريكية من «سيئ إلى أسوأ»

■ لندن ـ يو بي آي: قال مساعد وزيرة الخارجية الإمريكية ديفيد وولش امس الخميس إن بلاده «غير راضية» عن التعاون السوري مع التحقيق الدولي في قضية إغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، وان العلاقات بين الدولتين تسير «من سيئ إلى أسوأ»، منتقداً إستمرار التعاون دمشق مع النظام الإيراني.

وأستبعد وولش الذي يزور العاصمة البريطانية، لندن، في مقابلة مع يونايتد برس انترناشيونال إعادة السفيرة الأمريكية إلى مركزها في دمشق، مشيراًإلى أن بلاده مستعدة لدعم تغيير النظام إذا أراد السوريون ذلك مع أن واشنطن «لا تميل إلى هذا الخيار».

ورداً على سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة راضية عن التعاون السوري مع التحقيق الدولي بعد مقابلة المحقق سيرج براميرتس الرئيس بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع في دمشق أول أمس «بالطبع ليست راضية لأن الإتفاق على إستجواب الرئيس الأسد إستغرق فترة طويلة، وكان من المفترض في إعتقادي ان تكون سورية أول المتحدثين في القضية».

ووصف علاقات بلاده مع سورية بأنها «غير جيدة وتسير من سيئ إلى أسوأ.. نحن نحترم سورية كبلد ونحترم شعبها. فأنا عشت وعملت هناك وأعرف أن هناك إختلافاً كبيراً بين الشعب والنظام والذي ولسوء الحظ لا يستمع إلى شعبه بل على الشعب أن يصغي إلى النظام لأنه مُجبر على ذلك».

وأضاف «نحن نفضّل لو أن سورية غيّرت سلوكها وقد حاولنا إيصال هذه الرسالة إلى النظام ولكن من دون جدوى وآثر أن يختار بدلاً من ذلك دعم بعض الجماعات الإرهابية وإتخاذ القرارات بالنيابة عن اللبنانيين حول ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل بلادهم والذي أثار إستياء جميع اللبنانيين، كما فشل هذا النظام في تحصين حدوده مع العراق لمنع تسلل المقاتلين إلى هناك».

وإستبعد مساعد وزيرة الخارجية الإمريكية قيام بلاده بإعادة السفيرة مارغريت سكوبي إلى دمشق هذا العام والتي كانت إستدعتها إلى واشنطن بعد إغتيال الحريري في شباط (فبراير) من العام الماضي «أو أي سفير جديد».

وعما إذا كانت الولايات المتحدة تميل الآن إلى تغيير النظام في دمشق، أجاب «إذا كان هذا ما يريده الشعب السوري فسيكون لديه خيار حقيقي وسنقوم بدعمه في هذا التوجه، لكننا لا نميل إلى هذا الخيار وكل ما نطلبه من النظام السوري هو أن يغيّر سلوكه لكن هذا لا يعني أننا مرتاحون إلى هذا النظام ونقبل به».

وتابع وولش «ان النظام السوري إستمر أيضا في التعاون مع النظام الإيراني، وهذا التعاون يُعد أحد أكثر التحالفات غرابة في العالم العربي، وكانت إحدى نتائج هذه الممارسات تعميق عزلته الدولية ولا أعتقد ان المجتمع الدولي مرتاح لهذا الوضع لكن ذلك لم يكن خيارنا المطلوب».

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت بلاده أجرت إتصالات بنائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام، أجاب وولش «لم نجر أي إتصالات بخدام لكننا مهتمون بالأفكار التي عبرّ عنها من خلال المقابلات الكثيرة التي أجراها».

لكنه قال «لا أستطيع إغفال حقيقة أننا نتحدث إلى المعارضة السورية لأنها تضم الكثير من الناس بعضهم يأتي لزيارتنا في الولايات المتحدة ونتحدث إلى آخرين منهم في دمشق أيضا ،وهناك الكثير من الأصوات المعارضة التي قد لا نتفق بالضرورة مع ما تطرحه أيٌ منها، لكننا نرى وجوب الإستماع إلى آرائها واحترامها أيضا».

وأضاف «أن خدام وعلى حد علمي لم يطلب أي لقاء معنا، كما أننا لم نطلب لقاءه ولكننا مهتمون بآرائه ومسرورون بتصريحاته لأنه يملك معرفة إستثنائية».

ونفى مساعد وزيرة الخارجية الإمريكية أن تكون بلاده قد أبرمت «صفقة» مع دمشق حول مسار التحقيق الدولي المتعلق بإغتيال الحريري، وإعتبر ما يتردد من تقارير بهذا الشأن «محض هراء» ورواية مصداقيتها «تحت الزفت»، كما نطقها بالعربية.

وقال إن بلاده «لا تمارس أي تأثير» على التحقيق الدولي «سواء لتعجيل مساره أو تأخيره، والحقيقة أن الولايات المتحدة ليس لها أي ضلع بهذا التحقيق ولا تعرف أين يتجه، كما أن رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي البلجيكي سيرج براميرتس ومن قبله القاضي الألماني ديتليف ميليس هما موظفان مدنيان يتمتعان بمصداقية عالية تعاطيا مع تحقيق خطير لا تتورط فيه دولة واحدة أو إثنتان بل دول عديدة، ولا وجود لأي تأثير ممكن للولايات المتحدة بهذا التحقيق».

وأضاف «ان التحقيق سيمضي إلى أن ينقضي، فإذا سار باتجاه سورية فستكون هذه النتيجة التي سينتهي عندها، فإن كان هناك إعتقاد بأن سير التحقيق تباطأ خلال فترة القاضي براميرتس أعتقد عندها أن علينا أن ننظر نظرة متأنية إلى طبيعة الجريمة لأنها معقدة جداً، فقد أورد تقرير ميليس تفاصيل كثيرة حول هذه النقطة وخاصة ما يتعلق بالعبوات الناسفة وطريقة تجميعها بأساليب محنكة ومعقدة جداً من خلال استخدام تقنيات متطورة، وحين قرأت التقرير وصلت إلى قناعة بإن الأشخاص الذين نفذوا عملية الإغتيال لديهم المعرفة والخبرة والمصادر».

وذكّر وولش بما ذكره القاضي الألماني ميليس في تقريره حين قال «إن هذه الجوانب تدفع إلى الإعتقاد بأن هناك تورطاً كبيراً لجهاز إستخبارات في عملية الإغتيال»، معرباً عن إعتقاده بأن التحقيق «سيقدم نتائج في وقت ما، لكنني لا أعرف متى، ونأمل أن تكون كافية لمقاضاة المسؤولين عن الجريمة وعندما يحدث ذلك سنتمكن من معرفة الحقيقة».

وحول المحكمة الدولية التي ستقوم بمحاكمة المسؤولين عن إغتيال الحريري، قال وولش إن بلاده ساندت قرار مجلس الأمن حول التأييد الدولي لمحاكمة من كان مسؤولاً عن جريمة إغتيال الحريري «وتدعم بقوة أيضا إنشاء المحكمة الدولية وستدعم أيضا أي إتفاق يتوصل إليه لبنان مع الأمم المتحدة بشأن المحكمة الدولية».

وشدد على أن بلاده تدعم أيضاً النتائج التي خلص إليها تقرير المبعوث الخاص للأمم المتحدة تيري رود لارسن حول تنفيذ القرار 1559، والذي وصفه بأنه «تقرير شامل وجيد مع أننا قد نختلف على بعض النقاط الواردة ونتفق على أخرى لأنه من المتعذر أن يصل أي طرف الى الرضا الكامل حول أي قرار للأمم المتحدة، لكننا نعتقد أن التقرير هو تحليل موضوعي وخاصة في إشارته إلى موضوع أعتقد أن الكثير من الناس يتغاضون عنه وحتى في العالم العربي وهو أن سورية ولبنان لا يقيمان علاقات دبلوماسية مع أنهما عضوان في الجامعة العربية وهذا بحد ذاته يمثل حقيقة غريبة».

ديفيد وولش

إدانة ضابط بدوي بالجيش الإسرائيلي بالتجسس لصالح الحزب

زعيم حزب الله يتحاشى طمأنة اسرائيل وامريكا من عدم رده إذا ما تعرضت ايران لهجوم

■ بيروت ـ يو بي آي: تحاشى الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الاجابة على سؤال عن رد فعل حزبه اذا ما تعرضت ايران لهجوم عسكري واشار الى انه لا يريد طمأنة اسرائيل وأمريكا.

وردا على سؤال خلال مقابلة مع صحيفة (السفير) نشرتها امس الخميس عن موقف حزبه اذا ما تعرضت ايران وهو حليف لها لهجوم عسكري قال «كلنا معني بالتضامن مع ايران معنويا وسياسيا وشعبيا وهذا أمر محسوم لأنها تكون في موقع المظلوم والمعتدى عليها».

لكن السيد نصر الله قال «اعتقد ان أي نقاش عسكري سابق لأوانه.. اذا قلت نعم يمكن ان لا نفعل شيئا، واذا قلت لا فانا اطمئن الاسرائيلي والامريكي مجانا».

من جهة اخرى، أدانت محكمة عسكرية إسرائيلية امس الخميس ضابطا عربيا بدويا في جيش الدولة العبرية بتهمة «التجسس الخطير» لصالح حزب الله.

وأفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن المحكمة العسكرية في مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية بتل أبيب أدانت الليفتانت كولونيل عمر الهيب «بالتجسس الخطير والاتصال مع عميل أجنبي بعدما سلّم معلومات سرية لحزب الله مقابل حصوله على كميات كبيرة من المخدرات». وبرأت المحكمة العسكرية الهيب من تهمة «الخيانة». وقالت الإذاعة الإسرائيلية العامة إن الهيب كان مسؤولا عن تجنيد متطوعين من المواطنين البدو للجيش الإسرائيلي واتهم بتسليم حزب الله معلومات عن مواقع تواجد دبابات وتحركات طائرات سلاح الجو الإسرائيلي وتفاصيل عن اللواء غابي أشكنازي الذي كان قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية. ووفقا للاتهامات تلقى الهيب شحنات من المخدرات من لبنان. وعقّب الهيب على إدانته قائلا إن الاتهامات ضده «كاذبة» وإن أحدا ما عمل من أجل تجريمه.

وأضاف «كيف يمكن بعد أن أصبت بنيران حزب الله أن أساعد هذه المنظمة».

البنوك بالمناطق الفلسطينية تعزز اجراءات الأمن

■ رام الله ـ رويترز: قضبان حديدية على ماكينات الصراف الالي وخطوط هاتفية مباشرة للطوارئ وحراس مدججون بالسلاح.. هذه مجرد بضعة اجراءات اتخذتها البنوك العاملة بالمناطق الفلسطينية مع تصاعد الغضب بسبب عدم حصول الموظفين الحكوميين الفلسطينيين على رواتبهم.

وعززت بنوك كثيرة اجراءاتها الامنية تحسبا لحدوث اضطرابات بعد ان تأخر سداد رواتب 165 الف موظف حكومي لمدة شهر. وتستحق الرواتب عن الشهر الحالي أوائل الاسبوع القادم لكن مسؤولي الحكومة التي تقودها حركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية /حماس/ قالوا ان خزانتهم خاوية.

وقال مسؤول كبير في بنك فلسطيني طلب عدم نشر اسمه «يساورنا القلق لان الناس الجوعى يمكن أن يفعلوا أي شيء. الجوع يولد الكفر».

وعبر مسؤولون مصرفيون عن خوفهم من أن يلقي الناس باللائمة على البنوك لرفضها التعامل في الاموال التي وعدت بها الحكومة الفلسطينية أو منحتها لها دول اسلامية.

وقال مسؤولون فلسطينيون ودبلوماسيون غربيون ان البنوك ترفض حتى الان تحويل الاموال للسلطة الفلسطينية تحت وطأة تهديد بفرض عقوبات أمريكية عليها

ومن بين الاجراءات الوقائية التي اتخذتها بعض البنوك احاطة ماكينات الصراف الآلي بقضبان حديدية بعد الساعة الرابعة مساء لمنع الوصول اليها.

وصرح مسؤولون مصرفيون طلبوا عدم نشر اسمائهم بان الشرطة الفلسطينية وزعت على بعض البنوك أرقاما مباشرة للاتصال بها في حالات الطوارئ. وزادت بعض البنوك عدد الحراس فيما نشرت السلطة الفلسطينية قوات شرطة اضافية.

واضطرت الازمة المالية بعض الموظفين الحكوميين خاصة صغار الموظفين الى الاقتراض من أقاربهم وأصدقائهم. واقترض البعض من البنوك قبل أن تعلق بعض المؤسسات العمل بنظام الائتمان. وقال مسؤولون فلسطينيون ان الاقتصاد قد ينهار في غضون أشهر مما سيؤدي الى انتشار واسع النطاق للعنف. وتعيل الرواتب الحكومية بشكل غير مباشر واحدا من كل أربعة فلسطينيين. وقال مسؤول أمني بارز «اتخذنا اجراءات احترازية ونشرنا قوات شرطة اضافية بعضها في ملابس مدنية قرب البنوك تحسبا لتصرف بعض المجانين بحماقة».

وكثير من موظفي الحكومة مدينون بالفعل بقروض وقروض عقارية للبنوك لكنهم لم يسددوا أي أقساط منذ تأخر صرف رواتبهم. وقدر المصرفيون قروض الموظفين الحكوميين بما يصل الى عشرة في المئة من مجمل التسهيلات الائتمانية العامة والتي تبلغ 1,8مليار دولار. وهناك 22 بنكا محليا واقليميا في الاراضي الفلسطينية. وتنافست هذه البنوك ذات يوم منافسة شرسة من خلال الاعلان في الصحف لاستقطاب العملاء. والان تشعر البنوك بالقلق على مصالحها. وقال مسؤول مصرفي اخر «نستطيع أن ننتظر ثلاثة أشهر أخرى ولكن بعد ذلك لن نستطيع تحصيل ديوننا الهائلة وفي هذه الحالة سيتعرض النظام المصرفي بكامله لضربة قاصمة».

والرواتب الشهرية لموظفي الحكومة وقيمتها 118 مليون دولار عامل أساسي لتدوير عجلة الاقتصاد.

دول الخليج تمول الفلسطينيين بهدوء خشية تنامي النفوذ الايراني

دبي ـ من ميرال فهمي:

قال محللون ان دول الخليج العربية الغنية لن تدع وزراء حكومة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) يعودون الى بلادهم خاوين الوفاض قلقا من أن تكسب ايران نفوذا من خلال ملء فراغ التمويل الذي تواجهه الحكومة الفلسطينية الجديدة. غير ان الدول الخليجية في مأزق.

فالدول الخليجية تؤيد القضية الفلسطينية على مدى التاريخ وفي الوقت ذاته فهي حليفة للولايات المتحدة ولها علاقات أمنية وتجارية حيوية مع واشنطن.

وتملك القلق دول الخليج عندما أصبحت ايران من اوائل الدول التي تعهدت بتقديم اموال الى حكومة حماس بعد ان قطعت الولايات المتحدة واوروبا التمويل عنها.

وقال المحللون ان حكام الخليج يشعرون بالقلق بالفعل ازاء برنامج ايران النووي ولا يريدون ان تكسب طهران نفوذا في أكبر صراع بالشرق الاوسط.

وقال عبد الخالق عبد الله وهو معلق سياسي في دولة الامارات العربية المتحدة «الدول الخليجية لا يمكن ان تدع ايران تصبح الممول الوحيد لحماس ... سيكون هذا خطأ فادحا».

وقام وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار بجولة في عدة دول خليجية هذا الاسبوع للحصول على مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية وتلقى حتى الان تعهدات بمساعدات من السعودية والكويت وقطر. وقدمت ايران بالفعل مبلغ 50 مليون دولار.

ومن غير الواضح كيف يمكن تحويل الاموال الى السلطة في ضوء عزوف البنوك العربية وغيرها عن المخاطرة خوفا من ارتكاب اخطاء وفقا للقوانين الامريكية التي ترفض تمويل جماعات مثل حماس التي تصفها واشنطن بأنها ارهابية.

وقطعت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي المساعدات المباشرة عن الحكومة الفسطينية بسبب رفض حماس الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف وقبول اتفاقات السلام السابقة.

وعلى مدى سنوات كانت الدول الخليجية التي لديها وفرة من الاموال الان بعد ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية تضخ مبالغ نقدية في مجال الرعاية الصحية والتعليم بل وفي خزائن السلطة الفلسطينية.

وقال المحلل السعودي داود الشريان ان الدول العربية لن تقطع التمويل عن الشعب الفلسطيني بغض النظر عما اذا كانت توافق أم تختلف مع سياسات حكومته. لكن الفوز الساحق لحماس هذا العام وضع العديد من دول الخليج في موقف حرج وخاصة السعودية التي تخوض معركة ضد التيار الديني المتشدد وتحاول ان تمحو صورتها في بعض دول الغرب على انها مصدر لتمويل الارهاب.

وقال الشريان «حماس مقياس للجماعات الاسلامية في المنطقة... ونجاحها أو فشلها يعتمد على المساعدة الخارجية وان كانت تضع الذين يقدمون هذه المساعدة في وضع حرج لتقديم دعم غير مباشر لجماعة متشددة».

ورفض حماس لاتفاقات السلام يزيد من مأزق الخليج حيث تحتفظ قطر بعلاقات ذات مستوى منخفض مع اسرائيل بينما تبنت السعودية اقتراحا اقرته كل الدول العربية للسلام مع اسرائيل اذا انسحبت من الاراضي التي احتلتها في حرب عام 1967 وأفسحت المجال أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وقال الكاتب الاسلامي الكويتي خليل حيدر «سياسات حماس المتعلقة بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي غير منطقية» في اشارة الى رفض الحركة قبول حل الدولتين. واضاف «بمجرد ان تدرك انه لا يمكنها ان تنتهج بعدا مختلفا عن بقية الحكومات العربية ستبدأ الاموال في التدفق بكثرة. لكنها الان تحرج العرب».

وربما ترغب الدول الخليجية في مواجهة النفوذ الايراني بتمويل السلطة الفلسطينية لكن خلافاتها السياسية مع حماس والضغوط الامريكية تعني انها ستقدم على الارجح هذه المساعدات بلا ضجة.

قال الكاتب السعودي خالد الدخيل «تريد الدول الخليجية تجنب الاعلام السلبي وخاصة في الولايات المتحدة حيث يسارع النقاد الى استغلال أي شيء لتشويه صورتها. وهي لا تريد الاعلان عن هذا النوع من المساعدات».

ويقول الزهار ان السعودية قدمت مساعدات قيمتها 90 مليون دولار والكويت 7,9 مليون دولار. ولم تؤكد أي من الحكومتين ذلك.

كما تعول حماس على التعاطف الكبير من جانب المواطن العربي العادي مع محنة الشعب الفلسطيني. وفي اليمن احدى الدول في جولة الزهار فتحت الحكومة حسابا مصرفيا يمكن للمواطنين ايداع التبرعات فيه.

وقال محلل مقره الخليج طلب عدم نشر اسمه «اذا توقفت الحكومات الخليجية عن تمويل للفلسطينيين فالشعوب لن تفعل ذلك. وسيكون هذا نذيرا بالعودة للفوضى».

وكان يشير الى شبكات سرية استخدمت في الماضي لتحويل اموال من جمعيات خيرية خليجية الى متشددين عرب مثل تنظيم القاعدة الذي يتزعمه اسامة بن لادن.

كاديما وحزب العمل يوقعان اتفاقا حول الائتلاف الحكومي

■ القدس ـ اف ب: اعلن ممثلو رئيس الوزراء الاسرائيلي المكلف وزعيم حزب كاديما ايهود اولمرت وممثلو حزب العمل برئاسة عمير بيريتس مساء امس الخميس التوقيع على اتفاق حول الائتلاف الحكومي.

وقال ممثل حزب العمل دافيد ليباي «انجزنا بنجاح الخطوط الكبرى لبرنامج الائتلاف الحكومي المقبل».

ومن جهته، اشار نظير له من حزب كاديما الى «مفاوضات طويلة وصعبة، ادت الى اتفاق جيد للطرفين ولدولة اسرائيل».

وبموجب هذا الاتفاق، سيحصل العماليون (19 مقعدا) على حقائب الدفاع والتربية والزراعة واربع وزارات اخرى بينها وزارتا دولة.

وصرح النائب العمالي افراييم سنيه القريب من بيريتس للقناة الاولى في التلفزيون الاسرائيلي «يعود للجنة المركزية في حزب العمل اختيار الشخصيات التي ستسند اليها تلك الحقائب».

وذكرت القناة الاولى ان اللجنة المركزية للعمل ستجتمع لهذا الغرض الاحد المقبل في تل ابيب عند الساعة الثالثة بالتوقيت المحلي (12,00 ت غ).

واتفق كاديما (29 مقعدا) وحزب المتقاعدين (سبعة مقاعد) الاربعاء على التحالف في البرلمان بحيث يشكلان كتلة من 36 نائبا، ومنح حزب المتقاعدين وزارتين.

وقالت الاذاعة العامة الاسرائيلية ان المفاوضات بين كاديما وممثلي حزب شاس (12 مقعدا) اوشكت ان تنتهي، وكذلك المفاوضات مع حزب اليهودية الموحدة للتوراة (ستة مقاعد).

وفي المقابل، تحدث رئيس حزب اسرائيل بيتنا (11مقعدا) افيغدور ليبرمان الخميس عن اختلافات عميقة حول برنامج الحكومة المقبلة وتوزيع الحقائب، الامر الذي يحول دون انضمامه الى الحكومة.

وبذلك، ستعول الحكومة الجديدة المنبثقة من الانتخابات التشريعية في 28 اذار/مارس على غالبية من 73 نائبا، من اصل 120 مقعدا يضمها البرلمان.

لكن هذه القاعدة البرلمانية يمكن ان تتعزز لان كاديما باشر مفاوضات مع حزب ميريتس العلماني اليساري (خمسة مقاعد).

إحتقان في سفارات فلسطين بعد زيادات مجزية في رواتب السفراء المقربين من عباس

قلق اردني جراء الاوضاع المتردية في الاراضي الفلسطينية

عمان ـ «القدس العربي»:

تدرس الحكومة الأردنية حاليا تقارير ميدانية تتحدث عن أوضاع متردية بشكل جدي داخل قطاع غزة وفي مدن الضفة الغربية سواء على الصعيد المالي والإقتصادي او على الصعيد الأمني والسياسي.

وابلغ مصدر أردني «القدس العربي» بان الحكومة في عمان تدرس تقارير ميدانية تتوقع اسوأ الأحوال في الأراضي الفلسطينية، وعبر المصدر عن قلق أردني بالغ هده الأيام خشية تردي الأوضاع هناك ووصولها الى مستويات تفاقمه.

وعبر المصدر عن مستويات قلق متعاظمة بعد سلسلة من التقارير الميدانية السلبية التي تتحدث عن أزمة مالية طاحنة تعيشها الحكومة الفلسطينية وأوضاع إقتصادية متردية جدا بالنسبة للمواطنين وأوضاع خطيرة تندر بالإنفجار الأمني في احسن الأحوال.

وعلم ان المخاوف الأردنية بنيت على اساس إنطباعات تحدثت عنها شخصيات فلسطينية مباشرة للجانب الأردني، وتمت الإشارة لأزمة حادة قد تؤدي لتفجير الوضع الأمني خصوصا في ظل تزايد تجمعات المسلحين من كافة الفصائل الفلسطينية.

وفي غزة وعمان، وكذلك في تونس تم الإستماع لآراء تتوقع فوضى أمنية حادة وغير مسبوقة قد تنتهي بصدامات مسلحة بين حركة فتح وحركة حماس إدا لم يحصل جهد عربي ودولي فوري يمنع الإحتقان فيما صدرت من عمان تقارير دبلوماسية تتحدث عن شبح المواجهات الأهلية الذي يتعاظم في غزة والضفة الغربية.

وعبر أحد المسؤولين الأردنيين عبر اتصال مع «القدس العربي» عن قلق بلاده البالغ، مشيرا لإحتمالات حصول إنفجار أمني سيئ للغاية معتبرا ان مشكلة النقص في المال ليست هي اهم ما يقلق الحكومة الأردنية في الاراضي الفلسطينية الآن بل الفوضى في السلاح وتزايد اعداد المسلحين الذين خلت جيوبهم من المخصصات.

وفيما باشرت الحكومة الأردنية بإتصالات رفيعة المستوى مع كل الأطراف تجنبا لوضع كارثي في قطاع غزة وبعض مدن الضفة الغربية، أمر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أمس بتوجيه قافلة مساعدات طبية كبيرة وعاجلة لمستشفى الشفاء في قطاع غزة الذي يتهدده خطر الإغلاق ويعاني من عجز عن القيام بمهامه رغم انه أكبر مشافي القطاع.

وفي غضون دلك يتجذر الإحتقان بصورة مركزة داخل الأطر القيادية والفصائلية في الأراضي الفلسطينية حيث يتزايد نشاط ونفوذ الجناح البراغماتي في حركة فتح المسؤول عن تعطيل إجتماعات مركزية فتح والداعي لإفشال حركة حماس.

وقالت مصادر «القدس العربي» ان الرئيس محمود عباس دخل في تحالفات شبه علنية مع اشد خصوم حماس في أطر فتح مثل محمد دحلان وغيره.

وفي غضون ذلك إقتصرت زيادات الرواتب التي قررها الرئيس عباس وصرفت فعلا للطاقم الدبلوماسي العامل خارج فلسطين على السفراء الذين شملتهم تعيينات وتنقلات وزارة الخارجية في عهد الوزير ناصر القدوة، حيث وصلت رواتب بعض السفراء الموالين لعباس شخصيا او الذين إختارهم لما يقارب ستة الاف يورو في الشهر الواحد اضافة لنفقات السفارة والموظفين.

وتسبب قرار عباس بإحتقان شديدوجديد داخل اروقة الطاقم الدبلوماسي بالخارج بعد ان إستثنت زيادات الرواتب التي قررها وصرفها فعلا للسفراء المحسوبين على الدائرة السياسية في تونس ورئيسها فاروق القدومي، حيث تم تخصيص الزيادة فقط للسفراء الدين إختارهم عباس في عهد القدوة مع حرمان الآخرين من الذين يغردون خارج سربه، وهو إجراء يشغل بال الجميع على مستوى سفارات فلسطين في الخارج حيث ان بعض الرواتب المرتفعة اثارت إستياء العديد من السفراء لإنها لا تتناسب مع الظروف المالية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

المجلس المسكوني للكنائس يندد بالعنف الذي يمارسه المستوطنون في الخليل

■ جنيف ـ اف ب: ندد المجلس المسكوني للكنائس الاربعاء بأعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون اليهود في الخليل خلال مرافقة اعضائه لتلاميذ فلسطينيين الى مدرستهم.

وفي بيان نشر في جنيف، اوضح المجلس انه وجه احتجاجا رسميا الى سفير اسرائيل في سويسرا ابيب شير ـ او يطلب فيه من السلطات الاسرائيلية اتخاذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لـ «تصرفات المستوطنين التعسفية وغير الشرعية والعنيفة» تجاه الفلسطينيين والمرافقين الدوليين. وذكر المجلس حادثين وقعا مؤخرا في حل تل الرميضة في الخليل حيث جرح مستوطنون شبان محامية سويسرية وعاملة اجتماعية المانية وعالم اجتماع نروجي مكلفين مرافقة التلاميذ الفلسطينيين الى مدرستهم. واشار المجلس الى ان طلاب واساتذة هذه المدرسة الواقعة تجاه مستوطنة بيت حداسا في قلب الخليل، غالبا ما يتعرضون للرشق بالحجارة والضرب من قبل المستوطنين.

واعتبر